حول النزاع الايطالي الحبشي

عصبة الأمم

وما تستطيع أن تفرضه من العقوبات

بقلم باحث دبلوماسي كبير

تعاني عصبة الأمم أزمة دقيقة من جراء تعرضها للنزاع بين ايطاليا والحبشة ؛ ولم يكن في وسع العصبة أن تقف جامدة أو أن تتنحى عن بحث مشكل يقع في صميم اختصاصها بمقتضى « الميثاق » وتثيره دولتان كلتاهما عضو في العصبة ، وعصبة الأمم تعرف منذ البداية أنها تواجه في المشكلة الايطالية الحبشية أزمة خطيرة ، بل تواجه محنة قد يقوض الفشل في درئها صرح العصبة ، وكل المبادئ الدولية التي يقوم عليها ، وتعرف منذ البداية أيضاً أنها لن تستطيع أن تقوم في معالجة هذه الأزمة بدور فعال ، أو بإجراء حاسم ، ولكنها أيقنت في نفس الوقت أن قليلاً من الشجاعة في مواجهة الموقف ، وأن تطبيق بعض الاجراءات النظرية التي ينص عليها ميثاق العصبة في مثل هذه الأحوال ، وأخيراً أن محاولة اكتساب الوقت في بعض المجادلات الفقهية قد تنتهي بانقاذها من مأزق الحياة والموت

وقد أبدت العصبة هذا القليل من الشجاعة فاستمعت إلى نداء الحبشة في بحث النزاع ، وإن لم تبحثه إلا في الحدود الضيقة التي ارتضتها ايطاليا ، وسعت إلى تطبيق المادة الثالثة عشرة من الميثاق ، واتفق الطرفان على محاولة اجراء نوع من التحكيم ، وألفت بالفعل لجنة تحكيم مشتركة تمثل الفريقين المتنازعين ؛ ولكن الحوادث تطورت بسرعة ، وأكدت ايطاليا وما تزال تؤكد بعنجهية الصراحة أنها لا تبغي بديلا بافتتاح الحبشة والاستيلاء عليها ، وأنها سوف تلجأ لتحقيق غايتها بالقوة القاهرة ، وأنها لن تني عن مشروعها أمام أي تدخل أو أية قوة في العالم ؛ وهكذا تحطمت جميع الآمال التي علقت على تدخل العصبة ، وعلى لجنة التحكيم ، ولن يحول دون اضطرام الحرب في شرق أفريقية سوى معجزة ، أو تطور في الحوادث لا يخطر ببال انسان ، ولن تحدث هذه المعجزة أو هذا التطور الخارق

ونحن نعرف كيف حاولت السياسة البريطانية جهد استطاعتها أن تحول دون اضطرام الحرب في هذه المنطقة التي تجاور عدة من الأملاك البريطانية ، ويهدد حلول ايطاليا فيها وادي النيل من منبعه إلى مصبه ، ويضع السودان ومصر في مأزق خطر ، ويجعلهما عرضة لأخطار النزعة الاستعمارية التي تضطرم بها ايطاليا ، ويهدد من جهة أخرى مواصلات الامبراطورية البريطانية في البحر الأحمر ، وفي عدن وباب المندب بصفة خاصة ؛ ولكن السياسة البريطانية لم توفق رغم ما بذلته من الجهود وما عرضته من الحلول إلى اقناع السياسة الايطالية الجامحة المتوثبة بالعدول عن مطامعها وأحلامها العريضة في اقامة امبراطورية استعمارية ضخمة في شرق أفريقية

والآن ، وقد فشلت كل محاولة للتسوية السلمية ، ولم يبق سوى اضطرام هذه الحرب الهمجية التي تصر الفاشستية على اضرامها تحقيقاً لمطامعها ومشاريعها المثيرة في افتراس الشعوب الآمنة ، تحاول السياسة البريطانية أن تجد سبيلاً لمقاومتها وتحطيم مشاريعها ، لا حباً بالحبشة ، أو نصرة لقضية السلام في ذاتها ، ولكن توسلا إلى درء الأخطار التي تتهدد سيادتها ومصالحها الامبراطورية في البحر الأبيض المتوسط وفي شرق أفريقية إذا استطاعت الفاشستية أن تفوز بغيتها في افتتاح الحبشة . وقد تستطيع السياسة البريطانية أن تشل حركة الفاشستية ببعض الاجراءات والمساعي التمهيدية ، وقد لا تحجم عن أن تخوض معها غمار الحرب إذا لم تجد مناصاً من خوضها

ومن هذه الاجراءات والمساعي التمهيدية التي تفكر انكلترا في التذرع بها لرد الفاشستية عن عدوانها ، محاولة توقيع العقوبات الدولية التي ينص عليها ميثاق عصبة الأمم . وقد كثرت الاشارة أخيراً إلى هذه العقوبات ومداها ومبلغ ما ينتظر من تأثيرها إذا طبقت . ولهذا نرى مناسبة لأن نتناولها بشيء من الشرح والتفصيل ، فنقول إن المادة (١٥) من ميثاق العصبة تنص على الاجراءات والقرارات التي يمكن اتخاذها لتسوية المنازعات الدولية التي قد تقع بين أعضاء العصبة عن يد العصبة

ذاتها وما يمكن أن يقوم به مجلس العصبة فى هذا السبيل . وتنص المادة التالية أى المادة (١٦) على العقوبات الدوليـة التى يمكن توقيعها على الدولة التى تخالف تعهداتها وتلتجئ إلى الحرب ، وإلى القارئ نص هذه المادة الشهيرة كاملاً :

« إذا التجأ عضو من أعضاء العصـــبة إلى الحرب خلافاً للتعهدات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٣ أو المادة ١٥ ، فانه يعتبر فعلاً قد ارتكب عملا حربياً ضد كل أعضاء العصبة الآخرين . ويتعهد هؤلاء أن يقطعوا فى الحال معه كل علائقهم التجارية والمالية ، وأن يحظروا كل علائق بين رعاياهم وبين رعايا الدولة التى خرقت الميثاق ، وأن يقطعوا كل المواصلات المالية والتجارية والشخصية بين رعايا هـذه الدولة وبين رعايا أية دولة أخرى سواء أكانت عضواً فى العصبة أم لا

« وفى هـذه الحالة يجب على المجلس (مجلس العصبة) أن يوصى إلى الحكومات المختلفة ذات الشأن بتقديم القوى العسكرية أو البحرية أو الجوية التى يساهم أعضاء العصبة فى تقديمها للقوى المسلحة التى تقوم بالعمل على احترام تعهدات العصبة

« ويتعهد أعضاء العصبة أيضاً أن يعاونوا بعضهم بعضاً فى تطبيق الاجراءات الاقتصادية والمالية التى تتخذ طبقاً لهذه المادة والتى يراد بها أن تخفض إلى أدنى حد ما يمكن أن يترتب عليها من الخسائر والمضار . ويتعهدون بالتعاون أيضاً فى مقاومة كل إجراء خاص يوجه إلى أحدهم من جانب الدولة التى خالفت الميثاق ؛ ويتخذون الاجراءات اللازمة لكى يسهل المرور فى أراضيهم لقوات أى عضو من أعضـاء العصبة يساهم فى العمل المشترك الذى يقصد به العمل على احترام تعهدات العصبة

ويمكن أن يفصل من العصبة كل عضو ينتهك أحد التعهدات المترتبة على هذا الميثاق . ويصدر قرار الفصل بموافقة جميع أعضاء العصبة الآخرين الممثلين فى المجلس »

هذا هو مجمل الاجراءات التى سجلها ميثاق العصبة لتوقيع العقوبات الدولية على العضو المعتدى أو المنتهك لميثاق العصبة . وظاهر أن هـذه العقوبات ذات صبغة اقتصادية محضة ؛ ويمكن وصفها بأنها نوع من الحصار الاقتصادى . ولهذا الحصـار الاقتصادى إذا طبق على دولة من الدول أكبر الأثر فى الضغط عليها وشل مشاريعها العسكرية ، خصوصاً إذا كانت مثل إيطاليا تعتمد على الخارج فى كثير من المواد الأولية الأساسية . بيد أن هذه النصوص التى سجلتها عصبة الأمم فى ميثاقها لا تزال نظرية محضة ، ولم يجر تطبيقها حتى اليوم بصورة فعلية ، وإن كان ذكرها قد جرى فى بعض الأزمات الدولية ، ولا تزال أكبر نقطة ضعف فيها خلوها من أى ضمان فعلى للتنفيذ ؛ فليست لعصبة الأمم أية قوة أو أية سلطة فعلية تمكنها من تطبيق مثل هذه العقوبات ، وليس فى وسع مجلس العصبة إلا أن « يوصى » إلى الحكومات ذات الشأن بتقديم القوى اللازمة ، فاذا رفضت هذه الحكومات أن تقدم هـذه القوى ، فماذا عسى أن يستطيع مجلس العصبة إزاء الدولة « المعتدية » ؟ هذا ومن جهة أخرى فان صفة « الاعتداء » لم تعرف حتى اليوم تعريفاً كافياً ؛ وربما كان من الميسور أن يعرف « المعتدى » حالاً فى مسألة النزاع الايطالى الحبشى ، إذ لا ريب فى أن « المعتدى » هو إيطاليا ؛ ولكن ليس من السهل فى كثير من المنازعات الدولية أن يقطع فى أمر « المعتدى » قطعاً لا مرية فيه

وقد كان هـذا النقص فى ضمان التنفيذ وما زال أعظم نقط الضعف فى مواثيق السلام والتحكيم الدولية ، وهو أعظم نقط الضعف فى ميثاق تحريم الحرب (ميثاق كلوج) الذى اغتبط لعقده أنصار السلام أيما اغتباط ، ثم لم يلبث أن ظهر عقمه حين الحاجة الى تطبيقه . وقد كان اعتداء اليابان على منشوريا أعظم صخرة ارتطم بها ميثاق عصبة الأمم وميثاق تحريم الحرب . والآن يبدو عقم هذه المواثيق الدولية مرة أخرى إزاء النزاع الايطالى الحبشى ؛ وحيثما كان الفريق الأقوى يعتبر المواثيق الدوليـة قصاصات لا قيمة لها ، كما هو الشأن فى حالة إيطاليا التى ترتبط مع الحبشة ومع فرنسا وانكلترا بأكثر من معاهدة لاحترام استقلال الحبشة وسلامة أراضيها ، فان المناقشات الفقهية فى احترام مواثيق السلام لا تجدى ما لم تكن مؤيدة بالقوى الفعلية لتنفيذها

ولكن السياسة الانكليزية ما زالت تعول على دستور عصبة

الأمم فى سعيها لرد عدوان السياسة الفاشستية . وهى تشير إلى مسألة العقوبات الاقتصادية التى نصت عليها المادة السادسة عشرة كوسيلة من وسائلها . والواقع أنه ربما كان لهذا السعى أثره المادى إذا أيدته الدول . فقد حدث فى سنة ١٩٢١ ، حين غزت يوجوسلافيا الأراضى الألبانية ، أن هددت عصبة الأمم بتطبيق العقوبات الاقتصادية ، فكان ذلك كافياً لوقف الاعتداء . وقد عجزت العصبة فى سنة ١٩٢٣ أن ترد السنيور موسوليني عن احتلال جزيرة كورفو اليونانية تنفيذاً للبلاغ النهائى الذى وجهه إلى اليونان ، ولكنها استطاعت بعد ذلك بعامين أن تحول دون اضطرام الحرب بين اليونان وبلغاريا من جراء النزاع بينهما على الحدود . وقد فطنت عصبة الأمم نفسها إلى هذا النقص الذى يعتور نص المادة (١٦) ، وبحثت فى أمره ، وقررت فى شأنه بعض التعديلات التى من شأنها أن تسهل الاجراءات فى حالة الأزمات الخطيرة ؛ ويقضى هذا التعديل « بأنه يجب على مجلس العصبة أن يقرر ما إذا كانت قد ارتكبت مخالفة للميثاق » ولكن العصبة صرحت أيضاً أن المجلس لا يستطيع أن يفعل أكثر من أن يدعو الأعضاء إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية ، وقد يستطيع بعد ذلك أن يطالب الدول بتقديم المعاونة العسكرية التى يمكن استخدامها ضد الدولة المعتدية . بيد أن هذا التعديل لم تصادق عليه الأغلبية المطلوبة من الأعضاء حتى اليوم

وقد تستطيع السياسة الانكليزية أن تقنع عصبة الأمم بتوقيع العقوبات الاقتصادية على ايطاليا ، وهذا الاقناع ميسور إذا استطاعت أن تجذب السياسة الفرنسية إلى جانبها وأن تقنعها بضرورة العمل معها لدرء الأخطار التى تهددها وتهدد أوربا من جراء الحرب التى تعمل الفاشستية لاضرامها . وعندئذ يمكن أن تؤدى انكلترا فى هذا الحصار الاقتصادى الذى ينص عليه ميثاق العصبة أكبر دور ، هذا فضلاً عن الدور الذى تؤديه باقى الدول المؤيدة لانكلترا ضد ايطاليا ، وذلك بقطع المواد الأولية عن ايطاليا ورفض التعامل معها فى كل ما يمكن أن يسهل استعداداتها الحربية ؛ أما انكلترا ففى وسعها أولاً أن تلجأ إلى اغلاق قناة السويس بالاستناد إلى نص المادة (٢٠) من ميثاق العصبة ، وهى التى تنص على الغاء جميع المعاهدات السابقة التى لاتتفق مع نصوص الميثاق وغاياته ، باعتبار أن معاهدة سنة ١٨٨٨ التى تضمن حيدة القناة وفتحها فى كل وقت من أوقات السلم أو الحرب ولسفن جميع الدول أضحت مناقضة لميثاق العصبة ، وهذا ما تنكره ايطاليا على انكلترا كل الانكار ، لأن معاهدة سنة ١٨٨٨ ماتزال قائمة فى نظرها ويجب احترامها طبقاً لنص المادة ٢٨٢ من معاهدة فرساى (بند ١١) ، حيث ينص على تمداد المعاهدات التى تبقى نافذة المفعول مع ألمانيا ، وميثاق عصبة الأمم ليس إلا فصلا من فصول معاهدة فرساى . وفى وسع انكلترا أن تلجأ أيضاً إلى إغلاق جبل طارق فى وجه السفن الايطالية ، كما أنها تستطيع أن تغلق فى وجهها بوغاز باب المندب فتقطع بذلك على إيطاليا كل سبيل للاتصال بالأرترية أو الصومال . على أن إيطاليا ترى فى هذه التصرفات كلها أعمالاً عدائية وإعلان حرب تقابله بالمثل ، ومن المحقق أن انكلترا ستفكر طويلا قبل أن تقدم على شىء منها

وهناك مسألة تصدير السلاح إلى الحبشة ، وهذه أيضاً وسيلة ناجعة فى يد انكلترا ؛ وقد ألغى تصدير السلاح إلى الحبشة مؤقتاً فى انتظار نتيجة المساعى السلمية ، فاذا أصرت إيطاليا على موقفها ، وهو الأرجح ، فان انكلترا ستعود إلى تصدير السلاح إلى الحبشة ؛ وتزويد الحبشة بالسلاح يطيل أمد الحرب ، ويزيد فى متاعب إيطاليا إلى حدود قد لا تقوى على مغالبتها

وسنرى على أى حال ما إذا كانت عصبة الأمم ، أو بعبارة أخرى ما إذا كانت الدول التى تسيطر على مجلس العصبة ، تستطيع فى هذه الدورة القريبة التى ستعقد بعد يوم أو اثنين ، أن تذهب فى الشجاعة والحزم إلى حد المطالبة بتوقيع العقوبات على إيطاليا

(***)

مجموعات الرسالة

ثمن مجموعة السنة الأولى مجلدة ٥٠ قرشاً عدا أجرة البريد
ثمن مجموعة السنة الثانية (فى مجلدين) ٧٠ قرشاً عدا أجرة البريد
وأجرة البريد عن كل مجلد للخارج ١٥ قرشاً